

## الأنماط الجديدة للتعاون وبناء الأمن الإقليمي في منطقة المتوسط

## The new types of cooperation and regional security building in the Mediterranean area

فاتح النور رحموني

جامعة المسيلة ( الجزائر)، fatahennour.rahmouni@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2022/04/18

تاريخ القبول: 2021/12/13

تاريخ الاستلام: 2021/06/29

## ملخص:

يعد التعاون الأمني الإقليمي في منطقة المتوسط من أبرز تجارب التعاون الأمني الناجحة في العالم، والتي ساهمت في بناء الأمن الإقليمي والدولي بشكل واضح، وذلك من خلال إسهامات عدد من المنظمات والتكتلات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، غير أن التغيرات الجديدة التي عرفتھا المنطقة والعالم منذ نهاية الحرب الباردة، فرضت على هذه المنظومات ضرورة تجديد آلياتها ووسائلها من أجل مسايرة التغيرات الحاصلة في البيئة الدولية، والقدرة على مواجهة التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة، ومنه قامت بتغيير أنماط التعاون التقليدية التي أصبحت غير مجدية، وتبنت أنماط جديدة أكثر مرونة وفاعلية، وسنحاول من خلال هذا المقال مناقشة وإبراز أهم الأنماط الجديدة للتعاون الأمني في منطقة المتوسط.

**كلمات مفتاحية:** الأمن، الأمن الإقليمي، التعاون الأمني، منطقة المتوسط، بناء الأمن.

**Abstract:**

The regional security cooperation in the Mediterranean area is one the most successful prominent experiments cooperation security in the world. It contributed clearly to build the regional and international security through the contributions of many regional organizations and coalitions like European Union, European security and cooperation, and North Atlantic Treaty Organization. However, the new changes that the region and the world have known since the end of the Cold War, have supposed to these systems the necessity of renewing their mechanisms and means in order to adapt to the changes happened in the international environment, and the ability to face new security challenges and threats. It changes the types of traditional cooperation which has become useless, and has adopted new types more efficient and flexible. We will try among this article to discuss and highlight the most important new types of security cooperation in the Mediterranean area.

**Keywords:** Security; Regional Security; Security Cooperation; Mediterranean area; Security Building.

## مقدمة:

شكل نظام التعاون الأمني الإقليمي جوهر السياسة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، حيث اتضح جليا بأن فقدان الأمن المحلي والإقليمي يعد تهديدا كبيرا لأمن المجتمع الدولي ككل، خاصة في ظل التطور الكبير لمنظومات الأسلحة الإستراتيجية والنووية وكذا تعدد التهديدات الأمنية الجديدة والعبارة للحدود الوطنية، فقد أنتجت السياسات الأحادية للدول والتحالفات العسكرية التقليدية تهديدا واضحا للأمن والاستقرار الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما دفع نحو البحث عن سبل وآليات جديدة لبناء الأمن الإقليمي والدولي، وفي هذا الإطار ظهر نمط جديد من التعاون الأمني الإقليمي الهادف إلى بناء الأمن الإقليمي والمساهمة في إرساء الأمن الدولي، ويعتمد على بناء المنظومات الأمنية الإقليمية وتنويع وسائل نشاطها تماشيا مع التغيرات الحاصلة في البيئة الدولة، وكذا الاستعانة بالمنظومات الاقتصادية لتحقيق الأهداف الأمنية، وتعد منطقة المتوسط نموذج لنجاح هذه المنظومات المتعددة في بناء الأمن الإقليمي من خلال تعدد آليات التعاون وتحديد أنماطه تماشيا مع تطور التهديدات الأمنية، خاصة بفضل منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، حيث راهنت هذه المنظومات الإقليمية على تحديد وتغيير أنماط التعاون التقليدية من أجل بناء الأمن في المنطقة مع بداية القرن الواحد والعشرين.

ومنه فان الإشكالية التي تطرح في هذا الإطار هي:

- كيف ساهمت الأنماط الجديدة للتعاون الأمني الإقليمي في بناء الأمن في منطقة المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة؟

## الفرضيات:

- 1- أنماط التعاون التقليدية أصبحت عاجزة عن تحقيق الأمن الإقليمي في ظل تطور التهديدات الأمنية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة.
- 2- ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة العديد من العوامل التي فرضت على المنظومات الأمنية الإقليمية في منطقة المتوسط ضرورة تغيير أنماط التعاون الأمني استجابة للتغيرات الجديدة في البيئة الدولية.
- 3- الأنماط الجديدة للتعاون الأمني في منطقة المتوسط أصبحت أكثر فاعلية واستجابة لمتطلبات بناء الأمن الإقليمي.

## أهداف ومنهجية البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل ومناقشة أنماط التعاون الأمني في منطقة المتوسط، وكشف الإيجابية الحاصلة بعد تغيير وتحديد أنماط التعاون منذ نهاية الحرب الباردة تكيفا مع التغيرات في البيئة الدولية وظهور تهديدات أمنية جديدة. وتم توظيف المنهج الوصفي المناسب لتحليل هذا الموضوع، وكذا المنهج المقارن في المقارنة بين أنماط التعاون التقليدية والجديدة وفاعليتها في بناء الأمن الإقليمي.

## أولا: تعريف الأمن والأمن الإقليمي

### 1. تعريف الأمن:

يأتي الأمن في اللغة بمعنى انتفاء الخوف والتحرر من التهديد والخطر، ومصدر مصطلح أمن هو الأمان وهو اطمئنان النفس وزوال الخوف ومنه الإيمان والأمانة،<sup>1</sup> ويعني السلامة من المخاطر، وهو في اللغة الفرنسية يعني أيضا التأمين Assurance والسلم والسلام Paix والضمان والتضامن Sûreté et Solidarité، ويعود في الأصل إلى المصطلح ألاتيني Sécuritas أي المضمون المؤكد<sup>2</sup>. Sûr=Securus

أما اصطلاحا فهو ذلك الظرف الضروري لوجود ونمو الحياة البشرية، والشرط الأساسي لاستمرار كل أوجه النشاط البشري الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهو أساس استقرار المجتمعات واستقلال الدول وتطورها، فهو يتضمن أبعادا متعددة ومتداخلة كالأمن من الأخطار والاعتداءات والتمتع بالصحة والعافية والسلامة والحرية، والاستفادة من أنظمة الحماية والتعويض عن المخاطر والخسائر، من خلال الإجراءات والقوانين التي تفرضها الدولة. وجاء تعريف الأمن في دائرة المعارف البريطانية بمعنى: "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية".<sup>3</sup> ويعرفه آرنولد وولفر Arnold Walfers بأنه: "الأمن من وجهة النظر الموضوعية يعني عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر".<sup>4</sup> وقد توسع مفهوم الأمن ليتجاوز التهديدات العسكرية والعدوان الخارجي، ليشمل أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وبيئية،<sup>5</sup> فهو يعبر عن ضمان البقاء وتجاوز كل المخاوف في كل أبعادها، فالأمن في عالم اليوم يأخذ طابعا شاملا لكل نواحي وأبعاد الحياة البشرية ولا يمكن حصره في قطاع واحد دون غيره، كما أصبح يرتبط بالتنمية ونجاح السياسات التنموية في الدول في كل جوانبها

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وغيرها، وذلك اعتباراً إلى أن التهديدات الأمنية في عالم اليوم مصدرها الأساسي هو المشاكل المترتبة عن غياب التنمية، كالفقر والأمية والبطالة وغياب الخدمات الصحية وغيرها.

## 2. تعريف الأمن الإقليمي

تعتمد فكرة بناء الأمن الإقليمي على رغبة مجموعة من الدول في التعاون من أجل مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة، والعمل على تحقيق الأمن المشترك بناءً على توافق المصالح وتماثل التحديات، فيتم صياغة تدابير محددة وموحدة وخلق أجندة أمنية مشتركة، واعتبر باري بوزان Barry Buzan الأمن الإقليمي بأنه: "ارتباط بين مجموعة من الدول في اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعياً بمعزل عن بعضها البعض".<sup>6</sup> فيترتب على تأسيس النظام الأمني الإقليمي تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير مشترك لمصادر التهديد وتحديد سبل ووسائل مواجهتها، يترتب عليها خلق منظومة أمنية مركبة ومنسجمة تعمل على تنمية قدراتها وتقوية تماسكها وقدرتها على مواجهة التحديات والتهديدات، وكذا التكيف مع مستجدات البيئة الداخلية والخارجية، وهناك من يرى بأن المنظومات الأمنية الإقليمية اليوم تتجاوز المفهوم التقليدي القائم على الإكراه والمواجهة بوسائل عسكرية، فهي تعتمد أكثر على الحوار والتعاون للإيجاد حلول لمشاكل الأمن حتى مع الأعداء المحتملين،<sup>7</sup> ويقوم نظام الأمن الإقليمي على مبدأ الانخراط الطوعي للأعضاء وكذا إمكانية الانسحاب الطوعي في حالة عدم اقتناع أي طرف بالاستمرار في الانتماء إلى هذه المنظومة الإقليمية، وقد تكون هناك مجموعة من المنظومات الإقليمية في منطقة واحدة تتداخل فيها عضوية الأطراف وتتعدد أهدافها غير أنها لا يمكن أن تكون متناقضة، مثلما هو الحال بالنسبة للمنظومات الأمنية الأوروبية (منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي).

### ثانياً: الأنماط التقليدية للتعاون الأمني في منطقة المتوسط

عرفت منطقة المتوسط مجموعة من الأنماط التقليدية للتعاون الأمني ظهرت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان يغلب عليها طابع التعاون والتحالف العسكري بمفهوم الدفاع الأمني المشترك ضد التهديدات الخارجية والاعتداءات ذات الطابع العسكري حصراً، ومن أهمها:

## 1. نظام التحالفات الدولية:

يعتبر من أقدم صور التعاون الأمني الدولي، ويعرف بأنه تعاون عسكري وسياسي بين عدد من الدول لمواجهة تهديد أو خصم مشترك من داخل التحالف أو خارجه، فأطراف التحالف يتعهدون على المساعدة المتبادلة في حالة الحرب، فوحدة المصلحة هي الرباط العضوي بين الدول والأفراد بهذا الصدد، فلا توجد صداقة دائمة أو عداوة دائمة في هذا النطاق بل مصلحة دائمة.<sup>8</sup> ويعد حلف شمال الأطلسي في منطقة المتوسط نموذج لتجسيد هذا النوع من التعاون الأمني، منذ تاريخ تأسيسه إلى غاية اختيار حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفيتي مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي،<sup>9</sup> حيث قام على مبدأ الدفاع الجماعي ضد التهديدات التي تشكلها الدول الشيوعية على الأمن الأوروبي والمتوسطي.

## 2. نظام الأمن الجماعي:

جاء هذا النمط من التعاون الأمني كرد فعل لسياسات التحالفات وتوازن القوى التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية نهاية القرن العشرين، ويهدف هذا النظام إلى احتواء ظاهرة الحروب والصراعات الدولية، وتجاوز عالم الواقعية الذي يتصف بالعون الذاتي، فسلوك الدول ليس بالضرورة نتاج لبنية النظام الدولي، بل يمكن أن يكون للأفكار دور مهم في تغيير هذا الواقع الدولي.<sup>10</sup> وفي هذا الإطار كانت منطقة المتوسط جزء من هذا النظام سعياً لتحقيق الأمن الإقليمي، وشكل مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي آلية مهمة لمحاولة بناء نظام الأمن الجماعي، من خلال سعيه لإنهاء الانقسامات التقليدية في أوروبا ووضع أسس السلام الأوروبي بواسطة مجموعة من الإجراءات، من أبرزها إدارة الأزمات وتسويتها عن طريق الحلول السلمية ومنع مساعي الدول للتسلح وبناء الترسانات النووية.

## 3. نظام التعاون الأمني الإقليمي:

تحدد فيه المعايير سلوك الدول التي غالباً تكون ذات طبيعة تعاونية وإيجابية، كما توفر سبلاً لإتباع هذه المعايير ودعمها والتأكد من صحتها، وتضمن النظم الأمنية قطاعاً عريضاً من القواعد السلوكية، كعدم استخدام القوة واحترام حدود وسيادة الدول وقواعد استخدام الأسلحة والأنشطة العسكرية، ومن أبرز هذه النظم مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي.<sup>11</sup> حيث نجح في تجسيد مبدأ التعاون الأمني الإقليمي من خلال نظام السلات الثلاث: قضايا الأمن السياسي والعسكري والرقابة على التسلح، قضايا التعاون الاقتصادي والعلمي

والفني والبيئي، قضايا التعاون الإنساني والثقافي، وعرف التعاون في قضايا الأمن السياسي والعسكري والرقابة على التسليح نجاحا كبيرا وهو ما توج بتوسع عضوية المنظمة في بداية التسعينات من 35 دولة إلى 57 دولة،<sup>12</sup> حتى أنها ضمت دول من جمهوريات آسيا الوسطى وجمهوريات القوقاز.

#### 4. نظام المجتمع الأمني:

جاء يعبر عن مجموعة من الدول يوجد بينها تأكيد على أن أعضائها أو أعضاء هذا المجتمع الأمني لن يدخلوا في قتال مادي مع بعضهم، وأنهم سيعمدون إلى تسوية خلافاتهم بطرق أخرى، ويعتبر كارل دويتش Karl Deutch أوروبيا مجتعا آمنا في منطقة المتوسط يتألف من الدول الديمقراطية الصناعية، فهو يتضمن تفاعلا أكثر كثافة واستمرار وشمولية مقارنة بالنماذج السابقة، وينطلق في مرحلته الأولى بالقضاء على خطر نشوب نزاع داخل المجموعة.<sup>13</sup> وكانت تجربة الاتحاد الأوروبي نموذج مساعد للوصول إلى بناء نظام المجتمع الأمني، حيث ساهمت مجموعة من العوامل في الوصول إلى هذا النظام، ويعد العامل الاقتصادي أهم عامل راهنت عليه دول أوروبا الغربية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ساهم في تقريب المصالح وربطها إلى مستوى تجاوز المصالح الاقتصادية وصولا إلى تحقيق الأهداف السياسية والأمنية.

#### ثالثا: دواعي تجديد أنماط التعاون الأمني في منطقة المتوسط

إن التغيرات الجوهرية التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة فرضت على المنظومات الإقليمية تغيير وسائل وآليات عملها من أجل تحقيق الفعالية في بناء الأمن والاستقرار والازدهار في منطقة المتوسط والتكيف مع التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة، خاصة وأن الوسائل العسكرية أصبحت غير قادرة على معالجة المشاكل الأمنية، ومن أهم هذه التغيرات ما يلي:

ومن أهم هذه التغيرات ما يلي:

- زوال الخطر الشيوعي بانحيار الاتحاد السوفيتي وتفكك حلف وارسو، الذي كان يشكل الخطر الأكبر للأمن الأوروبي والمتوسطي حسب العقيدة الأمنية لدول المنطقة، فقد زالت التهديدات التقليدية المرتبطة بجيوش الدول وقضايا الأمن الصلب.
- تحول شكل وطبيعة التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط، حيث تراجعت التهديدات التقليدية المتعلقة بالصراعات بين الدول، وظهور تحديات وتهديدات أمنية جديدة كالصراعات العرقية والقومية في أوروبا

الشرقية وما صاحبها من تصفية عرقية وعمليات إبادة جماعية، وظهور مستويات كبيرة من مخاطر الهجرة غير الشرعية وتجارة البشر وكذا ارتفاع مستوى الجريمة المنظمة وهو ما يعبر عنها بقضايا الأمن الناعم، في وقت لم تكن المنظومات الأمنية الإقليمية في المتوسط مستعدة لمواجهة هذه التهديدات.

- ارتفاع مستوى وحجم التهديدات الإرهابية في منطقة المتوسط، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أصبحت سياسات محاربة الإرهاب أولوية قصوى بالنسبة لدول منطقة المتوسط وهو ما يتطلب تكثيف مستوى التعاون الأمنية خاصة في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسيق عمليات التدخل العسكرية بوسائل غير تقليدية، حيث أن محاربة الإرهاب تختلف تماما عن محاربة الجيوش التقليدية، فالأنماط التقليدية غير مجدية لمحاربة الإرهاب بشكل كافٍ.

- انتشار ظاهرة الاسلاموفوبيا في أوروبا وما صاحبها من اعتداءات على الجالية المسلمة في الدول الأوروبية، وبالمقابل ظهور مستوى من التطرف والتعصب بين مجتمعات الدول المتوسطة الأوروبية في الشمال والإسلامية في الجنوب، خاصة في ظل الترويج لأطروحة صراع الحضارات من طرف مفكرين أمريكيين وما لاقته هذه الأفكار من رواج وأثر في منطقة المتوسط باعتبارها منطقة تلاقي وتماس بين دول تمثل الحضارة الغربية ودول تمثل الحضارة الإسلامية، وهو ما وسع الفجوة وأشعل الصراع بين شعوب المنطقة، مما فرض ضرورة إنتاج أنماط جديدة للتعاون من أجل تقليص فجوة الخلاف والصدام وفتح آليات الحوار وسبل التعايش السلمي.

- تزايد تأثير العديد من القضايا التي كانت من قبل قضايا ثانوية، كقضايا حقوق الإنسان والبيئة وحرية الإعلام والشفافية والنزاهة في المجالات الشرطة والقضائية وغيرها، حيث أصبحت هذه القضايا جوهرية ومؤثرة في بناء الأمن الإقليمي المتوسطي.

#### رابعا: الأنماط الجديدة للتعاون الأمني في منطقة المتوسط

أصبح من الضروري على المنظومات الأمنية في منطقة المتوسط تغيير وتجديد أنماط التعاون الأمني من أجل تحقيق الاستمرارية والنجاح في بداية القرن الواحد والعشرين، في ظل ارتفاع حجم التحديات والتهديدات الأمنية وكذا تغييرها من حيث طبيعتها وأشكالها، وهو ما تجسد بالفعل في العديد من الأدوار والآليات الجديدة التي انتهجتها هذه المنظومات الأمنية.

## 1. الحوار الأمني وإدارة النزاعات الإقليمية:

لقد وفرت المؤسسات التي نشأت لتجسيد النظام الأمني الإقليمي، أطرا وسبلا قوية للتواصل الدائم والحوار وبناء الثقة بين الدول الأعضاء، سواء من خلال اجتماعات القمة التي يعقدها رؤساء الدول والحكومات، أو من خلال اجتماعات مسؤولي القطاعات وقيادات الجيش، فهذه الأطر ساعدت في حل الخلافات ودعم الوعي بالمصالح والهوية المشتركة، إضافة إلى الأدوار الخارجية المتعلقة بالسلام وتقديم المساعدات لتفادي النزاعات، وبهذا الصدد تعتبر السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي من أهم الأمثلة تطورا على الهيكل الإقليمي، فقد شهد نموا منتظما في طموحه ونطاقه وتنوعه، وفي سياسة الأمن والدفاع الأوروبية المشتركة، وهي مجال من سياسة الاتحاد الأوروبي يغطي الدفاع و الجوانب العسكرية، فضلا عن إدارة الأزمات المدنية، وسياسة الأمن والدفاع المشترك، التي تعتبر من صلاحيات المجلس الأوروبي (أحد مؤسسات الاتحاد الأوروبي).

اتبعت السياسة الأمنية الأوروبية عدة مسارات بعد التسعينات، فالاتحاد الأوروبي نفسه يتخطى حدود تحقيق السلام داخل الاتحاد إلى استخدام أساليب عمل جماعية في الخارج، من خلال تقديم المساعدة في تجنب النزاعات التي تحدث خارج حدود الاتحاد والمؤثرة على أمنه وأمن منطقة المتوسط، كتطوير بعثات شبه دائمة وتوظيف مبعوثين فوق العادة في العديد من مناطق النزاعات، ووصلت أهداف وطموحات الاتحاد إلى جانب حلف الناتو بعد النجاح الكبير في مهامهما داخليا وخارجيا (بالنسبة لحلف الناتو نجاح محدود خارجيا)، إلى الإسهام في تطوير مجتمع أمني في أوروبا الشرقية، بعد نجاح تجربتها في أوروبا الغربية، وتحاول نقل تجربتها أيضا إلى دول البلقان الغربية.<sup>14</sup> فالاتحاد نجح في إدارة الأزمات وإعادة البناء بعد النزاع، في العديد من المهام، أبرزها دوره الايجابي في الأزمة البوسنية، حيث ساهم في حفظ السلام وإدارة النزاع في المنطقة، وصف إثرها بالفاعل صاحب المصدقية *Acteur Crédible*.<sup>15</sup> كما ساهم حلف شمال الأطلسي أيضا في منع وصل الأسلحة الى يوغسلافيا، حيث قام بتنفيذ عقوبات شاملة عليها، وأجرى عمليات تفتيش لسفنها من خلال عمليات المراقب البحري *Maritime Monitor* ثم عمليات الحارس البحري *Maritime Guard* من 1992 الى 1994، وتنفيذ عمليات المراقبة الجوية ومنع تحليق الطيران العسكري، حيث منع الطيران من التحليق على البوسنة،<sup>16</sup> وفي نفس الإطار أيضا نجحت منظمة الأمن والتعاون في حل النزاع بين أرمينيا وأذربيجان من خلال المفاوضات والحوار سنة 2010.



## 2. الأشكال الجديدة للتعاون العسكري الإقليمي:

جاءت دأبت المجموعات الإقليمية تنفيذ تعاونها العسكري تركيزا على اتفاقيات الحد من التسليح، أو إجراءات بناء الثقة والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وتعد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعد 1994 اثر توسعها (لتضم 57 دولة)،<sup>17</sup> وتوسيع مهامها نحو قضايا وتهديدات أمنية جديدة، على رأسها التهديدات الإرهابية والمهجرة غير الشرعية، من أهم المنظومات المتوسطة في هذا الإطار، حيث ساهمت الى جانب روسيا والصين وكازخستان وأوزبكستان وطاجيكستان وقرغيزستان، الى إبرام اتفاقيات للحد من نشر القوة العسكرية في مناطق الحدود المشتركة، مما ساهم في تقليل التوتر والمواجهات العسكرية المهددة للأمن الأوروبي والمتوسطي.

وظهرت مع منتصف التسعينات أنماط وأشكال جديدة من التعاون العسكري، من أبرزها السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع ESDP التابعة للاتحاد الأوروبي "التي تعكس المستويات العالية من النضج والتأسيس للعلاقات الأمنية عبر الإقليمية"،<sup>18</sup> وسياسة تقليص ترسانة الأسلحة في أوروبا الشرقية ومناطق النزاعات في المتوسط التي تبنتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حيث نجحت في الفترة من 2001 الى 2006 في تدمير حوالي 6.4 مليون قطعة سلاح صغير بعد اتفاقية SALW،<sup>19</sup> وكذا سياسة الشراكة من أجل السلام PFP التابعة لحلف الناتو، والسياسة الإفريقية المشتركة للأمن والدفاع CADSP التابعة للاتحاد الإفريقي بالنسبة للضفة الجنوبية من المتوسط، فأمن أوروبا مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط،<sup>20</sup> وتتميز هذه الهيئات أو الشراكات بأنها ذات توجه نحو العالميات، فهي تشدد على الحوار والتعاون العسكريين لتجاوز طرق الامتناع والقيود الرسمية التقليدية للحد من التسليح، كما تتميز بالمرونة في معالجة القضايا والتحديات العسكرية، أو ما يمكن تسميته الدبلوماسية الدفاعية، وذلك كعمليات الإغاثة الإنسانية وحفظ السلام وإصلاح القوات المسلحة، وتقديم مساعدات للشركاء الذين يواجهون تحديات وصعوبات ملموسة، مثل العمل على تخفيض حجم القوات المسلحة أو تحجيم دور الجيش في الحياة السياسية (دمقرطة الجيش) وغيرها.

وحسب ما أصدره معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI Yearbook، فإن كلا من حلف الناتو والاتحاد الأوروبي من خلال سياسة الأمن والدفاع الأوروبية، قد أصبحا منذ نهاية الحرب الباردة موردين لأشكال متنوعة من التدخل في الأزمات على مستوى منطقة المتوسط والعالم بأسره، فقد تدخل على

سبيل المثال الحلف في مقدونيا بتاريخ 2001/08/22 لتنفيذ عملية الحصاد الأساسي من خلال إرسال قوات مكونة من 3500 جندي لنزع السلاح للفرق المتصارعة هناك، وتمتلك كلتا المنظمتين الآليات التي تسمح للدول غير الأعضاء بالانضمام إلى ائتلاف الدول الأعضاء المعد لكل عملية، وحتى الاتحاد الإفريقي قام ببعض مهام حفظ السلام من خلال سياسة الدفاع والأمن الإفريقية المشتركة بعد تأسيسه لقوة تتكون من 20 ألف فرد من الجيش والشرطة، حيث ساهم في حفظ السلام في بورندي بين 2003-2004، ثم في إقليم دارفور بالسودان في 2004، وذلك رغم ما يعانيه الاتحاد من مشكلات واعتماده على الدعم الخارجي.<sup>21</sup> ورغم أن هذه النزاعات بعيدة عن منطقة المتوسط غير أن تأثيراتها تبقى موجودة على الأمن والاستقرار في المتوسط، فالتهديدات الأمنية التي تعاني منها دول المتوسط تأتي في كثير من الأحيان من هذه الدول الإفريقية.

### 3. دعم أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان في النظام الإقليمي:

تحدد أصبحت قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان جزءاً من جدول الأعمال الأمني، حيث صار اعتقاد سائد بعد نهاية الحرب الباردة، أن الصراعات والحرب لا تحدث إلا نادراً بين الدول الديمقراطية، في حين نجد العديد من مظاهر الصراعات والعنف في الدول الغير ديمقراطية، التي تكثرت فيها عمليات التصفية العرقية والإبادة الجماعية والتمييز العنصري ومختلف أشكال العنف الاجتماعي والسياسي. فقد ظهرت مثلاً على جانبي المتوسط خاصة على الساحل الأدرياتيكي العديد من الصراعات الخطيرة، التي تستهدف التطهير العرقي لبعض الأجناس "مسلمي البوسنة من الإرهاب الصربي ومسلمي غزة من الإرهاب الإسرائيلي".<sup>22</sup> فطبيعة نظام الحكم أضحت له علاقة مباشرة ببناء أمن الدولة ومنه الأمن الإقليمي، خاصة في ظل الاهتمام الواسع النطاق بتحقيق الأمن الإنساني، فانتهاكات حقوق الإنسان أصبحت تعتبر من الأخطار الكبيرة التي تهدد الأمن الإقليمي، فقد تحولت المنظمات الإقليمية في المتوسط نحو حماية الحقوق السياسية والمدنية من خلال حظر التعذيب والمعاملات المهينة للإنسان، ومراقبة الاحتجاز التعسفي وغيرها من الإجراءات.<sup>23</sup>

ويعتبر المجلس الأوروبي أكثر الأجهزة الأوروبية في منطقة المتوسط التي اهتمت بقضية دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، فهو يقوم برقابة صارمة للدول الأعضاء في مدى تطبيقها لمعايير احترام حقوق الإنسان، وفي هذا الإطار يحاول الاتحاد الأوروبي توسيع عضويته نحو أوروبا الشرقية ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وذلك من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان خارج حدودها، رغم أن بعض الإجراءات التي اعتمدها

بعض الدول الأوروبية بعد أحداث 11 سبتمبر المتعلقة بمحاربة الإرهاب، قدمت تبريرات جديدة للممارسات المنافية للديمقراطية سواء في منطقة المتوسط أو بقية أنحاء العالم التي كان فيها وجود لجيوش منظوماتها الأمنية (تدخل حلف الناتو في أفغانستان وليبيا).

#### 4. التكامل الاقتصادي وتوسيع جدول الأعمال الأمني الإقليمي:

معظم النظم الإقليمية في عالم اليوم هي ذات طابع اقتصادي، غير أن هذه الخصوصية لا تعني الاقتصاد على الجانب الاقتصادي والتجاري في أهدافها وتأثيرها، فمعظم التجمعات والمنظومات التعاونية الاقتصادية لها دواعي وأهداف أمنية، فالتعاون الاقتصادي يعد نمط من أهم أنماط بناء الأمن الإقليمي بطريقة غير مباشرة، فتوطيد التعاون والتكامل الاقتصادي الذي يترتب عنه ارتباط وثيق للمصالح يعتبر حائلا أمام وقوع الصراعات والنزاعات بين أطراف هذه التجمعات الإقليمية، فكل طرف يرغب في الحفاظ على مصالحه، التي يقدر بأنها أعظم من المصالح التي يحققها في حالة الدخول في النزاع أو الحرب، ولو رجعنا إلى أهداف انطلاق عمليات التكامل في أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، نجد بأنها كانت عمليات تكامل في مجالات اقتصادية في قطاعات الفحم والصلب، غير أن تطورها مع مرور السنوات وأمام تعاظم نتائجها جعلها تحقق أهداف سياسية وأمنية، فقد كانت محاولة لوضع قواعد وأسس لتجنب القارة الأوروبية حروب أخرى، وهذا ما تحقق بالفعل بعد عقود من تجربة التكامل الاقتصادي التي ألفت بظلالها على القطاع الأمني بنجاح كبير .

ويمكن اعتبار العديد من التجارب الاقتصادية الإقليمية في الفترة الأخيرة كانت استجابات دفاعية - ذات معانٍ أمنية ضمنية - في مواجهة العولمة الاقتصادية، والمنظمات الإقليمية أيضا أحد أطر العمل المؤسسية التي تم فيها السعي وراء جدول أعمال أمني أشمل، فقد اعتمدت عدة منظمات مفاهيم الأمن الشامل بشكل مباشر وصريح، حيث تم في التسعينات تطوير مفهوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى الأمن الشامل والمشارك، بقصد دمج المسائل الاقتصادية والبيئية مع مسائل الأمن العسكري والسياسي التقليدي وقضايا حقوق الإنسان.<sup>24</sup> وتشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد، فرغم أن ضرورات التكتل الإقليمي متعددة، اعتبارا إلى المصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة، غير أنها في الأخير تهدف بشكل أساسي إلى ربط المصالح وتكثيفها إلى درجة تقليص كل الفوارق التي يمكن أن تؤدي إلى النزاع والحرب، ومنه فإن هدفها الرئيسي هو أمني وسياسي قبل أن يكون اقتصادي أو اجتماعي، فهي في مجملها تسعى إلى

منع تحول القضايا الاقتصادية والبيئية إلى تهديدات أمنية، وعلى العكس من ذلك تعمل على استغلالها لبناء الأمن على المستوى الإقليمي.

#### 4. خاتمة:

لقد ساهمت بالفعل الأنماط الجديدة للتعاون الأمني في بناء الأمن في منطقة المتوسط، غير أن ثمار هذا التعاون كانت مركزة في الضفة الشمالية دون الضفة الجنوبية من المتوسط، بناء على أن المنظومات الأمنية في هذه المنطقة هي أوروبية أطلسية في تركيبها البنوية، وتعتمد على مبدأ البراغماتية وحماية مصالح دولها الأعضاء، حيث نجحت في احتواء التهديدات الأمنية في دول أوروبا الشرقية، وتمكنت من تطوير أنظمتها السياسية والاقتصادية ودمجها في الاقتصاديات الأوروبية كآلية لمعالجة المشاكل الأمنية، في حين لا تزال تنظر إلى دول جنوب المتوسط بمنظور يقوم على مبدأ الاستغلال والتبعية، وقد يكون تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا سنة 2011 خير دليل على ذلك، وهو ما جعل حجم التهديدات الأمنية في منطقة جنوب المتوسط في تصاعد مستمر، فهي تشهد زيادة واضحة في زيادة نسبة الهجرة غير الشرعية وخطورة التهديدات الإرهابية، وهذا ما يطرح إشكالية ازدواجية في التعامل بالنسبة للمنظومات الأمنية الأوروبية في منطقة المتوسط، ويفرض ضرورة تحرك دول الضفة الجنوبية للتغيير هذه المعادلة أو بالأحرى العمل على تصحيحها.

#### 5. التهميش:

<sup>1</sup> أسامة عبد الرحمان، علاقة الأمن الغذائي والمائي بالأمن القومي، ط1، (القاهرة: د.د.ن، 2011)، ص 13.

<sup>2</sup> Cornu Gérard, Vocabulaire Juridique , (Association Henri Capitant, 1987), P 752.

<sup>3</sup> أسامة، ص 14.

<sup>4</sup> بيليس جون وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط1، (دبي: مركز الخليج للأبحاث،

2004)، ص 414.

<sup>5</sup> Alberto Bin, "The Security Dialogue Towards the Mediterranean", Afers Internacionales, No 49, (2000), p 77.

<sup>6</sup> سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتحدياته -دراسة نظرية في المفاهيم والأطر" المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، (2008)، ص ص 19، 20.

<sup>7</sup> Monika Wohlfeld, "Cooperative Security and the Mediterranean, Mediterranean Academy of Diplomatic Studies", Med Agenda, April (2000), P 08.

<sup>8</sup> بلقاسم كرمي، العلاقات الدولية - دراسة للمفاهيم والمكونات وأنماط التفاعل الدولي، ط1، (المغرب: مطبعة فضالة، د.س.ن)، ص 232.

<sup>9</sup> Ian Shapiro, Adam Tooze, Basic Documents in World Politics – Charrter of The North Atlantic Treaty Organization, 1ed, ( Yale University Press, 2018).

<sup>10</sup> بيليس، ص ص 430، 431.

<sup>11</sup> حسن حسن وآخرون، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص ص 326، 327.

<sup>12</sup> Rustem Davletgildeev, Sergey Kostin, "organization For Security and Cooperation In Europe : Analysis of State, Prospects and Opportunities for Cooperation AgainstThe Illegal Migration and Terrorism ", The scientific Explorer Russian Helix, Vol 08, (2018), p4623.

<sup>13</sup> حسن، ص 327.

<sup>14</sup> المرجع نفسه، ص ص 328-331.

<sup>15</sup> Agnieszka Nowak, "L'union en Action : la Mission de Police en Bosnie", Occasionnel Papers, No 42, (2003), p 29.

<sup>16</sup> خميسي شبي، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، ط1، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص 130، 131.

<sup>17</sup> Rustem, p4623.

<sup>18</sup> عامر مصباح ، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، ط1، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013 ) ، ص 310.

<sup>19</sup> دزسلاف لاتشوفسكي، الحد من التسليح التقليدي- الكتاب السنوي: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص ص 758-760.

<sup>20</sup> Mustapha Benchenane , “ La Securite en Mediterranee Occidentale : Quelles Options Strategiques pour L’algerie ? ” , SECURITE ET COOPERATION EN

MEDITERRANEE, Tome 2, (Alger : institute national d'etudes de strategie globale , 2001) , p 05.

<sup>21</sup> حسن، ص ص 331-334.

<sup>22</sup> إبراهيم حماد، اتفاقيات التعاون الأمني العربي الأوربي رؤية مستقبلية - العلاقات العربية الأوربية حاضرها ومستقبلها، ط1، (باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي، 1997)، ص 174.

<sup>23</sup> Julinda Beqiraj, Organization For Security and Co-operation in Europe, 1 ed, (Centre For Studies On Federalism, 2011), p 54.

<sup>24</sup> حسن، ص 341 .